

Distr.: General  
30 December 2021  
Arabic  
Original: Spanish



الدورة السادسة والسبعون  
البند 46 من جدول الأعمال  
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

**رسالة مؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية وشؤون العبادة لجمهورية الأرجنتين بشأن الذكرى السنوية الـ 189 لاستيلاء بريطانيا على جزر مالفيناس، وهي الذكرى التي يتم إحيائها في 3 كانون الثاني/يناير من كل عام (انظر المرفق). وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 46 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

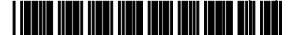
(توقيع) ماريا ديل كارمن سكيف

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

### 189 عاماً على الاحتلال غير القانوني لجزر ماليفيناس

يمر اليوم 189 عاماً على الاحتلال غير القانوني لجزر ماليفيناس. ففي 3 كانون الثاني/يناير 1833، احتلت القوات البريطانية جزر ماليفيناس بصورة غير قانونية وأبعدت السلطات الأرجنتينية التي أقيمت بصورة شرعية فيها.

وقد كانت جزر ماليفيناس جزءاً من المنطقة الخاضعة لولاية إسبانيا منذ بدء نفاذ الصكوك الدولية الأولى التي وضعت حدود "العالم الجديد" بعد وقت قصير من اكتشاف القارة الأمريكية في عام 1492. ومنذ أوائل القرن السادس عشر وطوال الفترة الغالبة منه، سلك ملاحون عديدون في خدمة التاج الإسباني الطرق البحرية الممتدة على طول سواحل أمريكا الجنوبية، متجهين نحو الجنوب بحثاً عن الممر المحيطي. وفي ذلك السياق، اكتشف أفراد بعثة ماجلان جزر ماليفيناس في عام 1520. ومنذ ذلك الحين، سُجلت تلك الجزر في الخرائط الأوروبية بأسماء مختلفة وظلت مدرجة ضمن المناطق الخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات الإسبانية. وظلت المنطقة الجنوبية للقارة الأمريكية بالكامل، بسواحلها وبحارها وجزرها، تحت السيادة الإسبانية بدون منازع بموجب المعاهدات المختلفة الموقعة في تلك الحقبة، ومنها مثلاً معاهدة مدريد المبرمة بين إسبانيا وإنجلترا في عام 1670 ومعاهدة أوترخت لعام 1713.

وتتأبّع على إدارة جزر ماليفيناس 32 حاكماً إسبانياً تولوا مقاليد السلطة فيها دون انقطاع منذ عام 1767 وحتى عام 1811، عندما اندلعت حرب الاستقلال. وفي سياق ذلك النزاع، واصلت الحكومات الوطنية الأولى للمقاطعات المتحدة إدارة جزر ماليفيناس واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، ورثتها عن إسبانيا بطريق خلافة الدول ووفق مبدأ *استمرار حيّزة واضح اليد* منذ عام 1810.

وفي عام 1820، قام العقيد بالجيش ديفيد جويت الذي كان يعمل لحساب البحرية الوطنية الأرجنتينية برفع أول علم أرجنتيني على جزر ماليفيناس وأحكم نفوذه على جزر ماليفيناس رسمياً باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وشرعت حكومة الأرجنتين أيضاً في وضع اللوائح وإرساء الهياكل القانونية والإدارية التي عزّزت ممارستها لسيادتها كاملة، بما يشمل تنمية الأنشطة التجارية وتوطين السكان، وهو ما تُوج في 10 حزيران/يونيه 1829 بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر ماليفيناس والجزر الملاصقة لكيب هورن.

بيد أن هذه الممارسة الفعلية للسيادة غُطلت في 3 كانون الثاني/يناير 1833 على يد المملكة المتحدة التي قامت عن طريق القوة باحتلال الجزر بصورة غير قانونية وطردت السلطات الأرجنتينية الشرعية المستقرة هناك. وجلبت المملكة المتحدة رعايا بريطانيين لاستيطان الجزر واتخذت، منذ ذلك الحين، تدابير تقييدية للحدّ من استيطان سكان أرجنتينيين جزر ماليفيناس ومنعهم من ذلك. وقد كان هذا العمل من أعمال القوة الذي وقع في عام 1833 وأقدمت عليه حكومة صديقة لجمهورية الأرجنتين في وقت السلم، ودون إشعار أو إعلان مسبق، محل رفض واحتجاج فوريين. ومنذ ذلك الحين، عمدت جميع الحكومات

الأرجنتينية دون انقطاع إلى تأكيد حقوقها المشروعة غير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20) الذي اتخذته في عام 1965 بوجود نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وهذا القرار، الذي اتخذ دون أي صوت معارض وبدافع الرغبة في إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره، يكرس دعوة المجتمع الدولي المملكة المتحدة والأرجنتين إلى الدخول دون تأخير في مفاوضات ثنائية بغية إيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

وامتثالاً للقرار المذكور، تفاوض البلدان لمدة 16 عاماً ابتداء من عام 1966 من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة. وعلى الرغم من الدعوات غير المجددة التي وجهتها الأرجنتين والدعاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، ما فتئت المملكة المتحدة ترفض بصورة منهجية استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

وقد أعاد المجتمع الدولي التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، وهو ما نُص عليه في 10 قرارات للجمعية العامة و 39 قراراً للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، إضافة إلى العديد من الإعلانات الصادرة في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، والسوق الجنوبية المشتركة، ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وبرلمان السوق الجنوبية المشتركة، وبرلمان أمريكا الوسطى، ومنتدى التعاون بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

ويتفاقم رفض الجانب البريطاني الامتثال للالتزام باستئناف المفاوضات بشأن السيادة بفعل استمرار المملكة المتحدة في القيام بأعمال انفرادية. وتشمل هذه الإجراءات استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة - وهو ما دأبت الأرجنتين على رفضه -، فضلاً عن نشر وجود عسكري غير مبرر وغير متناسب في الجزر. وكل هذه الأعمال تتنافى مع قرار الجمعية العامة 49/31، وقد أعرب المجتمع الدولي مرات عديدة عن شواغله بشأنها وأعلن رفضه لها.

وتلاحظ الأرجنتين بقلق أن سياسات مقيدة للهجرة لا تزال تُفرض حتى اليوم، ووفق السلطة التقديرية، للحد من إمكانية الإقامة في جزر مالفيناس أو شراء الأراضي فيها أو الالتحاق بعمل أو الشروع في أنشطة تجارية أو مهنية بها، وهي سياسات تنطبق بصورة خاصة على رعايا الأرجنتين الوافدين من الإقليم القاري.

إن حكومة الأرجنتين تؤكد مرة أخرى الالتزام الثابت لجميع الحكومات الديمقراطية بتسوية النزاع بطريقة سلمية وفي ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي ومصالح سكان الجزر.

وفي هذا العام تحل الذكرى السنوية الأربعون لقرار الجمعية العامة 9/37 المتخذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1982 بعد أشهر من انتهاء النزاع في جنوب المحيط الأطلسي، وهو النزاع الذي لم يغير طبيعة الخلاف على السيادة كما يتضح من ذلك القرار. إذ تطلب الأمم المتحدة في القرار المذكور إلى حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل في أقرب وقت إلى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، وترجو الأمين العام أن يضطلع على أساس القرار بمهمة جديدة للمساعدة الحميدة من أجل مساعدة الطرفين.

وتؤكد الأرجنتين من جديد أيضاً استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة وفق النداءات المتكررة للمجتمع الدولي، بنفس الروح البناءة التي أبدتها في السنوات التي أعقبت اتخاذ القرار 2065 (د-20)، وهي الفترة التي أطلق فيها كلا الطرفين آليات التفاوض المنصوص عليها في القرار المذكور.

وعلاوة على ذلك، تكرر جمهورية الأرجنتين طلبها إلى الأمين العام أن يجدد جهوده سعياً إلى إنجاز مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة. وقد جرى تأكيد هذا التكليف في عدة إعلانات صدرت عن رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية الأمريكية، وكذلك في بيانات رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي بيانات مشتركة لرؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، بغية استئناف المفاوضات الرامية إلى التوصل لحل سلمي للنزاع المذكور في أقرب وقت ممكن.

وبعد مرور 189 عاماً على الاستيلاء على جزر مالفيناس، تؤكد حكومة الأرجنتين وشعبها مرة أخرى حقوقهما المشروعة غير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وتمثل استعادة الممارسة الفعلية للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً للقانون الدولي ومع احترام أسلوب حياة سكانها، هدفاً دائماً وغير قابل للتصرف لشعب الأرجنتين على النحو المكرس في دستوره الوطني، كما تشكل سياسة من سياسات الدولة.

بوينس آيرس، 3 كانون الثاني/يناير 2022